

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

البرهان المحتضّر ضمن الدليل الرابع عشر

«الرابع عشر (للاستراط): ما ورد في كيفية الصلاة مع العامة، و هذا الدليل مركّب من أمور:

1. أنه لا يصحّ معهم الجمعة مطلقاً سواء كانت مندوحة (و مناص) في البين أم لا.

2. انتقال التكليف حينئذ (بطلان الجمعة) إلى الظهر أربع ركعات (و لكن سيؤول هذا الشقّ إلى السابق لأنّه لازمه).

3. أن مقتضى عمومات التقيّة هو صحّة الواجب الذي يؤتى به تقيّة إمّا مطلقاً (حتى مع توفر المندوحة) أو مع عدم المندوحة (و لكن هذه المقدّمة ستناقض شرطية المعصوم لأنّ التقيّة ستصحّ العمل و تجزي، فلا يستدلّ بالتقيّة لأجل الشرطية).

و مع فرض المقدّمات المذكورة لا بدّ أن لا يكون (الجمعة) واجباً مطلقاً و إلّا (لو افترضناها واجباً) إمّا كان الاقتداء بهم صحيحاً إن كان العمل من باب التقيّة و لم يكن في البين مندوحة، أو كانت و لكن لم يكن عدمها (المندوحة) شرطاً (ليتصحّ العمل المتقيّ به) و إمّا لا ينتقل التكليف إلى أربع ركعات للتمكّن من الإتيان بالعمل من دون أن يكون مختلّ الشرط، فتأمل.

و أمّا إثبات الأمور المذكورة، فنقول: يدلّ على الأوّل و الثاني موثّق حمران عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «(بَابِ اشْتِرَاطِ عِدَالَةِ إِمَامِ الْجُمُعَةِ وَ عَدَمِ فَسْقِهِ وَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ خَلْفَ مَنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ أَنْ يُقَدِّمَ ظَهْرَهُ عَلَى الْجُمُعَةِ وَ أَنْ يُؤَخِّرَهَا وَ أَنْ يَنْوِيَهَا ظَهْرًا وَ يُكْمِلَهَا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْإِمَامِ أَرْبَعًا وَ كَذَا الْمَسْبُوقُ بِرُكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ [1] عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ حُمْرَانَ عَنْ [2] أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا صَلَّوْا الْجُمُعَةَ فِي وَقْتٍ فَصَلُّوا مَعَهُمْ وَ لَا تَقُومَنَّ مِنْ مَقْعَدِكَ (وَ لَا تَسْلِمَ) حَتَّى تُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ قُلْتُ: فَأَكُونُ قَدْ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا لِنَفْسِي لَمْ أَقْتَدِ بِهِ؟ فَقَالَ نَعَمْ.» [3] و غير ذلك.

و على الثالث: عمومات التقيّة الواردة في بابها الدّالة على الإجزاء مطلقاً أو في مورد عدم المندوحة.» [4]

و إنّنا أيضاً سنستكمل الروايات المتدانية:

Ø «و بِإِسْنَادِهِ [5] عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ تَصْنَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ كَيْفَ تَصْنَعُ أَنْتَ قُلْتُ أُصَلِّي فِي مَنْزِلِي ثُمَّ أَخْرَجُ فَأُصَلِّي مَعَهُمْ قَالَ كَذَلِكَ أَصْنَعُ أَنَا.» [6]

Ø «مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ [7] عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أُنَاسًا

رَوَوْا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ فَقَالَ يَا زُرَّارَةُ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى خَلْفَ فَاسِقٍ فَلَمَّا سَلَّمَ وَانْصَرَفَ قَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ يَا أَبَا الْحَسَنِ، صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ فَقَالَ: إِنَّهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مُشَبَّهَاتٍ (أي تشبه أربع ركعات ولكن بينها تسليم) فَسَكَتَ، فَوَاللَّهِ مَا عَقَلَ مَا قَالَ لَهُ.»

Ø «وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى [8] عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّا نُصَلِّيَ مَعَ هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهُمْ يُصَلُّونَ فِي الْوَقْتِ فَكَيْفَ نَصْنَعُ فَقَالَ صَلُّوا مَعَهُمْ فَخَرَجَ حُمْرَانُ إِلَى زُرَّارَةَ فَقَالَ لَهُ قَدْ أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ مَعَهُمْ بِصَلَاتِهِمْ فَقَالَ زُرَّارَةُ: مَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ (مبطون) فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ قُمْ حَتَّى نَسْمَعَ مِنْهُ قَالَ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ زُرَّارَةُ: إِنَّ حُمْرَانَ أَخْبَرَنَا عَنْكَ [9] أَنَّكَ أَمَرْتَنَا أَنْ نُصَلِّيَ مَعَهُمْ فَأَنْكَرْتَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَنَا: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ [10] صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا يُصَلِّيَ مَعَهُمُ الرُّكَعَتَيْنِ فَإِذَا فَرَّغُوا (لم يُسَلِّم بل) قَامَ فَأَضَافَ إِلَيْهَا رَكَعَتَيْنِ.» [11]

فمنظومة هذه الروايات قد برهنت على شرطية المعصوم للجمعة و بطلانها لفسق أئمتهم آنذاك.

و لكن الذي قد أعجبنا أن الشيخ الحائري قد استذكر «التقية» لينيط الجمعة بالمعصوم، بينما ينبغي المستدل أن يسجل بطلانها بلا معصوم - ببركة هذه الروايات - فلو اعتبرناها تقيّة لتصحَّح العمل المتقى به - الجمعة - تماماً بلا لزوم الإعادة بحيث سيلغو الاستدلال بهذه الروايات لتسجيل البطلان لافتقار المعصوم، فالأحرى - للاستدلال بهذه الروايات - أن نخصّص دلائل التقيّة بأدلة الجمعة فنقرّ بالأدلة التقيّة في الجمعات إذ الإمام قد أمرنا بالإنطلاق نحو جمعاتهم - لا أن نتقي فلا نشارك معهم - فلو شاركنا لاحتّم أن نزيد ركعتين أيضاً و ذلك وفقاً لهات الروايات، فأربعيّة الركعات ستدلل على أن جمعتهم باطلة و بالتالي ستسجل شرطية الجمعة بالمعصوم، بينما التقيّة ستبرر صلاة الجمعة و ستجزيها عن الظاهر بحيث سيلغى اشتراط المعصوم.

و سننتقد الوسائل أيضاً حيث قد أفتى قائلًا: «بَابُ اشْتِرَاطِ عَدَالَةِ إِمَامِ الْجُمُعَةِ وَ عَدَمِ فَسْقِهِ» بينما لم تتفوه الروايات بانعدام فسقه خارجاً فإنها تتحدّث حول قضية كلىّة حقيقيّة لاشتراط الجمعة.

[1] التهذيب 3-28-96.

[2] في المصدر - قال - قال لي.

[3] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 7. ص349 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] صلاة الجمعة (الحائري) ص89.

[5] التهذيب 3-246-671.

[6] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 7. ص350 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[7] الكافي 3-374-6.

[8] الكافي 3-375-7.

[9] في المصدر - جعلت فداك إن حمران زعم.

[10] في نسخة - الحسين بن علي "هامش المخطوط".

[11] نفس الينبوع